Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية
Linking Knowledge with Prosperity
المعرفة طريق الازدهار

الخروج من الأزمة الفلسطينية الراهنة :

ضرورة وطنية لا تحتمل التأجيل

(مقترح إطار للحل)

بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

سبتمبر 2007

(تم انتاج هذا المجهود بتمويل ذاتي خالص)

تحية طيبة وبعد ،،،

يضع بال ثينك للدراسات الإستراتيجية بين أيديكم ورقة السياسات بعنوان " الخروج من الأزمة الفلسطينية الراهنة :ضرورة وطنية لا تحتمل للتأجيل (مقترح إطار للحل). تأتي هذه الورقة كنتاج للعديد من جلسات التفاكر والعصف الذهني التي نظمها بال ثينك للدراسات الإستراتيجية في مدينة غزة بمشاركة عدد من ممثلي عدد من القوى السياسية وأعضاء المجلس التشريعي والأكاديميين والناشطين في إطار المجتمع المدني والقطاع الخاص . حيث ناقش المشاركون في الجلسات التي عقدت على مدى ثلاثة شهور (أغسطس، سبتمبر، وأكتوبر 2007) سبل الخروج من الأزمة الداخلية التي أعقبت أحداث يونيو 2007 والتي انتهت بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة. وتأتي أهمية هذه الورقة كونها جاءت كثمرة لعمل دؤوب ومثابر قامت به نخبة سياسية ومجتمعية في قطاع غزة ، اتبعت منهجا موضوعيا متوازنا وعلميا في تحليل الأزمة وفي تحديد سبل تجاوزها ، وارتباطا بدوافع وطنية متحررة من الحسابات الحزبية الضيقة ، أو الإقليمية المتجاوزة للمصالح الوطنية الفلسطينية الكاملة ، وهي بذلك _ أي الورقة _ تعتبر منتوجا عاما ، يصلح لان يتحول إلى أداة ضغط على أصحاب القرار السياسي ، وهي بذلك تعتبر منجزا متميزا يتمتع بمصداقية عالية ، ارتباطا برؤيته وإطاره العام ، وارتبطا أيضا بالمجموعة التي شاركت في انجازه والتي تبنته ، والتي تبدي الاستعداد أيضا إلى متابعة أية مفاعيل تنتج عنه ويمكن لها أن تساهم في حل الأزمة بشكل مباشر .

وهذه الورقة حاولت أن تتضمن إجابات منطقية عقلانية على التساؤلات التي طرحها الواقع ، فيما يؤكد بال ثينك للدراسات الإستراتيجية أن الورقة تعبر عن رؤيته لكيفية الخروج من الأزمة ومن منظور فلسطيني خالص .

يأمل بال ثينك للدراسات الإستراتيجية أن تساهم هذه الورقة مساهمة فعالة في إطلاق عملية المصالحة الوطنية ، وبدء الحوار للإعادة الوحدة للمشروع الوطني ، كما يؤكد بال ثينك للدراسات الإستراتيجية على استعداده الكامل للاستمرار في متابعة هذا الجهد بما يمكنه أن يحقق النتائج المرجوة .

عمر شعبان

رئيس بال ثينك للدراسات الإستراتيجية

الخروج من الأزمة الفلسطينية الراهنة :

ضرورة وطنية لا تحتمل التأجيل

(مقترح إطار للحل)

تشهد الحالة الفلسطينية أزمة حادة تطال مختلف جوانب النظام السياسي و الاجتماعي الفلسطيني المتشكل في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ حزيران 1967 ، هذه الأزمة ناجمة أساساً عن :

1. إستراتيجية الفصل والتقييد ، وما اشتملت عليه من ممارسات عدوانية والتي اتبعتها إسرائيل وحكوماتها المختلفة في مواجهة المجتمع الفلسطيني الموحد والآخذ في النمو والتطور منذ فرض الاحتلال تصاريح التنقل ثم البطاقة الممغنطة مروراً بعزل القدس وإقامة جدار الفصل العنصري وتنفيذ خطة الفصل أحادي الجانب وانتهاء بعزل قطاع غزة واعتباره (كياناً معادياً) .

2. احتدام الصراع داخل النظام السياسي الفلسطيني ذاته علي مقتضيات الشرعية والهوية وأسسها ، وما أفضى إليه من لجوء للحسم العسكري وتكريس حالة من الفصل السياسي والإداري بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، وما نجم عنه وصاحبه من ممارسات تشكل اعتداءً صارخاً علي الحريات والحقوق ومكتسبات كفاح شعبنا الوطني طوال عقود .

3. اشتغال ديناميات التقويض الذاتي كالعسكرة المنفلتة ، ومأسسة الفساد وانعدام الرؤية الموحدة وفشل عمليات الاندماج السياسي والاجتماعي مقابل انفلات مختلف أشكال الولاءات العصبية: فئوية وجهودية وعائلية.

وإذا كان النظام السياسي الفلسطيني يعاني من أزمة تشمل الخيارات والبنية والأداء فإن النتائج التي أفضت إليها الانتخابات التشريعية في الخامس والعشرين من يناير العام الماضي ولاحقاً اثر الحسم العسكري الذي قامت به حركة حماس في قطاع غزة قد دشنت مرحلة أخرى في سياق تفاقم الأزمة وشمولها، وتغيير أدواتها ووسائل التعامل معها ووضعت الشعب الفلسطيني ونظامه السياسي وقضيته أمام تحديات ومخاطر كبيرة ، تتجدد مؤشرات الأزمة في العوامل التالية:

أولاً: تقدم التناقض الداخلي على التناقض الأساسي مع الاحتلال الذي لم يتوقف عن مخططاته وممارساته العدوانية.

ثانياً: استخدام العنف والقوة المفرطة في معالجة التناقضات الداخلية في صفوف الشعب، وانتشار ثقافة وقيم العنف، وانتهاك حقوق الإنسان، وتعريض قدرة الإنسان الفلسطيني على الصمود للخطر، وضرب التعددية السياسية وآليات الديمقراطية، وتفاقم ظواهر الإقصاء والتكفير والتخوين وعدم الاعتراف بالأخر وبحق الاختلاف.

ثالثا: تفسخ النظام السياسي على هشاشته و ضعفه بما يؤدي إلى تعميق ظاهرة الانقسام السياسي والاجتماعي والإداري والجغرافي وحتى الثقافي والنفسي بين أبناء المجتمع الواحد، وعلى الأرض التي يناضل من أجل إقامة دولته ذات السيادة عليها.

إن الأزمة الراهنة يمكن أن تهدد القضية الوطنية في المدى المباشر ، عبر تحولها إلى حالة انكشاف غير مسبوقة ، ناجمة عن تزايد عجز سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة عن تلبية استحقاقات الحكم والإدارة والمقاومة في الحد الأدنى في ظل استمرار الفصل والإغلاق والحصار وانسداد الأفق السياسي وتهديدات الاحتلال باجتياح كامل للقطاع .

الخروج من الأزمة:- طبيعة الحل المنشود وكيفية الوصول إليه:

يتمثل الحل المنشود في :

أولاً : الخروج من الأزمة بأسرع وقت وخصوصاً قبل اجتماع الخريف .

ثانياً : في تجاوز ورفض إفرازاتها وتداعياتها وما نجم عنها من وقائع .

ثالثاً : في إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني على أساس التعددية والشراكة واحترام القانون الأساسي.

رابعاً : في إعادة ترتيب أوضاع السلطة الفلسطينية وبناء مؤسساتها الأمنية والمدنية والخدمية على أسس الكفاءة والمهنية وضمان وحدانيتها وانصياع المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لها .

هذا الحل يشكل ضرورة وطنية وحاجة كفاحية واستحقاقاً ديمقراطياً ومطلباً شعبياً –:

أولاً : لإبطال مفاعيل سياسة الفصل والتقييد والحيلولة دون تحولها المتوقع وربما الوشيك إلى إستراتيجية للإجهاز والتبديد لمجمل المشروع الوطني .

ثانياً : الاستعداد كما ينبغي أن يكون عليه الاستعداد لمواجهة استحقاقات نتائج اجتماع الخريف.

ثالثاً : لاستعادة زخم القضية الوطنية والتعاطف الدولي المطلوب والرعاية العربية الواجبة .

مما لاشك فيه أن ثمة عراقيل وصعوبات تواجه الحل وإستراتيجية الوصول إليه ، فهناك أولاً الممارسات والتدابير والإجراءات التي تنطوي على رغبة غير معلنة في تأبيد الوضع الناشئ بعد أحداث الحسم العسكري في منتصف يونيو 2007 ، وهناك رهان علي تطورات الوضع في الإقليم وبالتالي ارتهان قدري لما يمكن أن

تسفر عنه هذه التطورات مع ما يصاحب ذلك من ضغوطات خارجية تمارس على الأطراف الفلسطينية لعدم استعجال الحل الفلسطيني.

وهناك ممارسات الاحتلال وإجراءاته الكفيلة بإحباط أي محاولة جدية نحو معافاة الوضع الفلسطيني الداخلي ، وأخيراً هناك ركود لازال في الحالة الشعبية الضاغطة صاحبة المصلحة في الخروج من الأزمة .

وعلي ذلك ، تقترح الورقة تشكيل تحالف وطني ديمقراطي من القوى والشخصيات التي تؤمن بهذا الحل ، على قاعدة التمسك بالشرعية الفلسطينية ، ورفض استخدام العنف والحسم العسكري وما نجم عنه ورفض أي ممارسات أو إجراءات انفرادية من شأنها تعميق الأزمة الراهنة . يعتمد التحالف إستراتيجية التعبئة الاجتماعية وحشد المؤيدين والضغط علي طرفي الأزمة ودعوتهما إلى طاولة الحوار ومن ثم يعلن التحالف إدانته ومقاطعته لأي طرف لا يلتزم بجوهر هذا الحل المنشود ويمعن في ممارسات انقسامية ويدير ظهره للرأي العام الشعبي.

الحل الاستراتيجي :

ترى الورقة أن الحوار الوطني الديمقراطي الجاد والمسئول يشكل الطريق الوحيد للوصول إلى الحل المنشود ومعافاة الوضع الفلسطيني ، وتمكينه من مواجهة التحديات ، حوار يستند إلى نتائج الحوارات السابقة ويتم برعاية عربية مقبولة ، ينخرط فيه الكل الوطني بديلاً عن الحوار والاستقطاب الثنائي ولا يستهدف سوى الوصول إلى الحل المنشود ، فلقد اتضح للجميع أن الكل خاسر جراء استمرار الوضع القائم ، وان البديل عن الحوار هو الكارثة وتصفية القضية الفلسطينية والمكتسبات التي تحققت عبر عقود طويلة من النضال .

تهيئة الأجواء للحوار :

1. التوقف الفوري من جميع الأطراف عن أي ممارسات أو إجراءات أو تدابير من شأنها تعميق الخلاف وتكريس الفصل والانقسام.

2. إعلان رسمي يصدر عن حركة حماس تبدي فيه استعدادها الواضح للعودة عن الحسم العسكري ونتائجه ، وإعادة المنشآت والمقرات كافة للرئيس محمود عباس أو لمن يفوضه بذلك .

3. إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في الضفة والقطاع والتوقف عن الاعتقال والملاحقة السياسية وعمليات الاستجواب والتعذيب .

4. الوقف الفوري للحملات الإعلامية ، وحملات التحشيد والتحريض والتخوين والتشكيك في الشرعية كذلك توسيع قاعدة الحوار ليشمل كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأهلي والشخصيات الوطنية.

إطار الحل المقترح

مبادئ وأسس عامة :

1. التأكيد علي أن التناقض الرئيسي لا زال مع الاحتلال الإسرائيلي وإننا لازلنا نعيش مرحلة التحرر الوطني وهو ما يتطلب إعادة بناء الوحدة الوطنية علي أسس ديمقراطية راسخة وتدعيمها وتطوير أشكالها.

2. احترام الشرعية الفلسطينية ومؤسساتها ورموزها ، منظمة التحرير الفلسطينية ، الرئاسة ، والمجلس التشريعي .

3. التمسك بالقانون الأساسي وصيانة الحريات وحماية حقوق الإنسان .

4. رفض استخدام العنف بمختلف أشكاله ووسائله في كل الأحوال والظروف والتشديد على الحوار وسيلة وحيدة لمعالجة الخلافات والتناقضات في صفوف الشعب .

5. حماية المسيرة الديمقراطية واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات وحماية التعددية السياسية والفكرية .

آليات الحل :

1. الاتفاق على مرجعية لرعاية الحوار ، لجنة المتابعة العربية المنبثقة عن مؤسسة القمة العربية ، الجامعة العربية ، هيئة وطنية متفق عليها .
2. صدور إعلان رسمي عن حركة حماس يتضمن الاستعداد لتسليم مؤسسات السلطة ومقراتها ، وإعادة ممتلكاتها للرئيس أو من يكلفه بذلك .
3. مراقبة ميدانية من قبل مرجعية الحوار لمدى التزام أطراف الأزمة بخطوات تهيئة الحوار .
4. جدولة قضايا وملفات الحوار بما يسهل الوصول لاتفاق يعزز إجراءات التهيئة للحوار .
5. مع انطلاق الجولة الأولى للحوار ، تكون المقرات والمؤسسات جميعها قد أعيدت للشرعية ، وتختفي كل المظاهر والممارسات الميدانية الملموسة وغير الملموسة الدالة علي استمرار الخلاف كالحملات الإعلامية والاعتقالية علي سبيل المثال .

مخرجات الحل :

أولاً : الاتفاق علي ترتيبات سياسية وإدارية واقتصادية وأمنية فورية:

1. تفعيل المجلس التشريعي المنتخب وعودته لمزاولة أعماله وتحمل مسئولياته.

2. تكليف شخصية وطنية متفق عليها لتشكيل حكومة انتقالية من الكفاءات الوطنية والمهنية النزيهة يتم التوافق عليها ببرنامج إنقاذي لفترة محددة، وتكون مسئولة عن التهيئة لإجراء الانتخابات في الموعد الذي يتفق عليه.

3. إقرار خطة اقتصادية عاجلة لمواجهة الأوضاع الإنسانية الكارثية المترتبة عن الحصار والأزمة .

4. الاتفاق على تدابير أمنية عاجلة لضمان الأمن والنظام العام عبر تفعيل جهازي الشرطة الزرقاء وحرس الرئاسة ، كمقدمة لإعادة بناء الأجهزة الأخرى التي يجري الاتفاق عليها استنادا إلى القانون .

ثانياً : صياغة المؤسسة الأمنية الفلسطينية علي النحو التالي:

1. إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي بما يتفق والقانون، ووضع إستراتيجية أمنية شاملة تراعي اعتبارات الأمن الداخلي والأمن القومي الفلسطيني.

2. الاتفاق على التشكيل الأمني من حيث عدد الأجهزة وأفرادها ووظائفها وأدوارها وهيكلية كل جهاز وقياداته.

3. تحييد المؤسسة الأمنية سياسياً وتنظيمياً وصياغتها علي أسس المهنية والكفاءة والانضباط وسيادة القانون وبما يمكنها لاحقاً من فتح ومعالجة ملفات فوضى السلاح والتشكيلات المسلحة وبما يؤدي إلى حماية المقاومة ووضع الآليات التي تضمن ذلك .

4. إعادة تقييم أوضاع الأجهزة الأمنية السابقة ، ومنتسبيها ومحاسبة كل من ارتكب مخالفة أو جريمة بغض النظر عن انتمائه .

ثالثاً: إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني :

1. الاتفاق علي وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي و وثيقة الوفاق الوطني واحترام التعددية والديمقراطية كمرجعيات حاكمة للنظام .

2. البدء بالإعداد لانتخابات تشريعية ورئاسية في موعد محدد وعلى أساس نظام انتخابي متفق عليه .

3. إعادة بناء وتفعيل جهاز القضاء والمحافظة على استقلاليته وتحييده عن الخلافات السياسية والتجاوزات الحزبية .

4. إعادة تطوير وتفعيل منظمة التحرير ومؤسساتها على أساس إعلان القاهرة ، وخصوصاً الدعوة لانتخاب المجلس الوطني على أساس قانون التمثيل النسبي حيثما أمكن مع ضمان التمثيل الجغرافي والسياسي للفلسطينيين حيث كانوا .

خطوات الحل:

مطلوب من حركة المقاومة الإسلامية حماس القيام بالخطوات التالية :

1. إصدار إعلان رسمي واضح يؤكد الاستعداد للتراجع عن نتائج الحسم العسكري وتسليم المقرات الأمنية والمؤسسات.

2. التوقف عن القيام بأي إجراءات أو تدابير تتنافى مع روح الحوار والوحدة.

3. الإفراج عن المخطوفين والمعتقلين لديها والامتناع عن الملاحقة والاستدعاء.

4. التوقف عن حملات التعبئة الإعلامية والتحريض في المساجد والمنابر المختلفة وفي وسائل الإعلام كافة.

5. إعادة الأسلحة والممتلكات والوثائق التي سيطرت عليها خلال الأحداث خصوصاً ما بعد 14 حزيران 2007.

6. إعطاء تصريحات إعلامية تعزز أجواء الحوار وتشدد على الوحدة ونبذ الفرقة.

مطلوب من حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح":

1. التوقف عن القيام بأية إجراءات أو تدابير تعطل مجرى الحوار وتقطع الطريق على استعادة الوحدة.
2. التوقف عن حملات التعبئة ذات الطابع التحريضي وإعطاء تصريحات تعزز أجواء الحوار.

مطلوب من السيد الرئيس أبو مازن:

1. الترحيب بإعلان حماس الذي يتضمن استعدادها للتراجع وتسليم المؤسسات والمقرات والممتلكات.
2. تكليف لجنة أو جهة لاستلام المقرات والمؤسسات، وفق آلية مناسبة ومعلنة.
3. إصدار مرسوم بتشكيل مجلس الأمن القومي.
4. الإعلان عن استعداده إعادة النظر بالمراسيم والإجراءات التي اتخذت بعد 14 حزيران 2007، وبما ينسجم مع مجريات الحوار، ولتعزيز ودفع عملية الحوار نحو استعادة الوحدة.
5. الإعلان الرسمي عن مرجعية الحوار بعد إجراء التشاور بخصوصها مع الأطراف المختلفة.
6. إعطاء أمر للأجهزة الأمنية بالضفة الغربية لوقف الاعتقالات والإفراج عن معتقلي حماس السياسيين.
7. إصدار قرار يسمح للجمعيات المغلقة بمزاولة عملها إلا إذا كان ثمة ما يوجب وقفها تحت طائلة قانون الجمعيات لعام 2001.

8. تكليف شخصية وطنية مرموقة ومتفق عليها بتشكيل حكومة انتقالية وتحديد مهامها حصرياً كالتالي:

أ. أن تتشكل من كفاءات وطنية ومهنية نزيهة و تعرض على المجلس التشريعي لنيل الثقة .

ب. الإعداد للانتخابات انطلاقاً مما يتم الاتفاق عليه ورعاية المصالحة الوطنية.

ت. العمل على رفع الحصار.

مطلوب من التنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص:

1. القيام بحملة تعبئة شعبية مناصرة للحوار وداعمة له.
2. تقديم صيغ وبدائل لنقاط الحوار وقضاياه بما يقرب بين الأطراف.
3. المساعدة في إدارة الشأن الداخلي بصورة مؤقتة لحين إنجاز قضايا الحوار ومن ثم الاتفاق.
4. ترشيح شخصيات وطنية كفؤة للمناصب الوزارية.

مطلوب من الجامعة العربية:

1. الترحيب الرسمي بالحوار الفلسطيني.
2. توفير الأجواء والظروف المناسبة وتوفير مظلة حماية من الضغوط الخارجية.

3. رعاية مباشرة للحوار (إدارة الجلسات ، تقديم اجتهادات قانونية وسياسية ، تقريب وجهات النظر ، ممارسة الضغط علي الأطراف)

استدامة الحل :

الرعاية العربية الجادة : إدارة الحوار ، الإعلان الرسمي عن نتائج الحوار ، تقديم المشورة القانونية والسياسية ، تأمين مظلة حماية من الضغوط الخارجية ، تقديم الدعم المادي ، تذليل العقبات .

الاحتضان الشعبي : باحترام عقل الشعب وتطلعاته وبإشراك كل أطراف المجتمع في عملية الحوار والوصول إلي صيغ الحل المنشود .

استمرار الكفاح الوطني : الالتزام بما ورد في وثيقة الوثاق الوطني بهذا الشأن والتشديد على القيام بعملية مراجعة معمقة لأولويات وسائل و أشكال النضال والالتزام بعرض نتائج عمليات التفاوض على المجلس الوطني المنتخب أو الاستفتاء الشعبي .

إدارة الخلافات والتعدد السياسي سلمياً: الالتزام بسيادة القانون والتمسك بالمسيرة الديمقراطية واحترام التعددية ومبدأ فصل السلطة وتداولها وتفويضها، تحريم الاقتتال الداخلي ومحاكمة كل من يخالف ذلك.

إجراء مصالحة وطنية شاملة: القيام بتدابير وإجراءات قانونية وإدارية وعرفية لتجاوز آثار الفوضى الأمنية والحسم العسكري وإعادة الاعتبار للقانون ليفصل في الأمر وإجراء مصالحة وطنية تترجم بفعاليات إعلامية وشعبية وفي المؤسسات العامة وخاصة المؤسسات التعليمية والدينية .

اجتمـاع الخريـف: الاتفـاق علـى إسـتراتيجية موحـدة للتعـاطي مـع اجتمـاع الخريف وما يمكن أن ينجم عنه من تحديات ومعطيات سياسية جديدة .

غزة – أكتوبر 2007

اسماء المشاركين:

رقم	الاسم	الصفة
.1	النائب جميل مجدلاوي	عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية
.2	د.زياد أبو عمرو	عضو مجلس تشريعي
.3	د.فيصل أبو شهلا	عضو مجلس تشريعي
.4	د.كمال الشرافي	عضو مجلس تشريعي سابق
.5	عبد الكريم عاشور	مجتمع مدني
.6	د. مخيمر أبو سعدة	محاضر جامعي
.7	د. ناجي شراب	محاضر جامعي
.8	تيسير محيسن	باحث في قضايا التنمية
.9	د.ناصر أبو العطا	محاضر جامعي
.10	مصطفى مسعود	رجل أعمال
.11	رجب أبو سرية	صحفي
.12	طلال عوكل	صحفي
.13	هاني حبيب	صحفي
.14	سلامة بسيسو	محامي
.15	علي أبو شهلا	رجل أعمال

.16	عدي الهندي	المبادرة الوطنية الفلسطينية
.17	رمزي رباح	الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين
.18	ناصر عليوة	كاتب
.19	غالب حنتولي	موظف مصرفي
.20	مأمون أبو شهلا	رجل أعمال
.21	أشرف أبو ندى	محاضر جامعي
.22	صلاح أبو حطب	باحث
.23	عمر شعبان	بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

الأزمة الفلسطينية
The Current
Palestinian Crisis

الأزمة الفلسطينية
The Current
Palestinian Crisis

الفلسطينية
The Cur
Palestinia
Gaza,
11h